مؤشر

الفضائيات

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يوم . الأربعاء 12 يوليو 2023

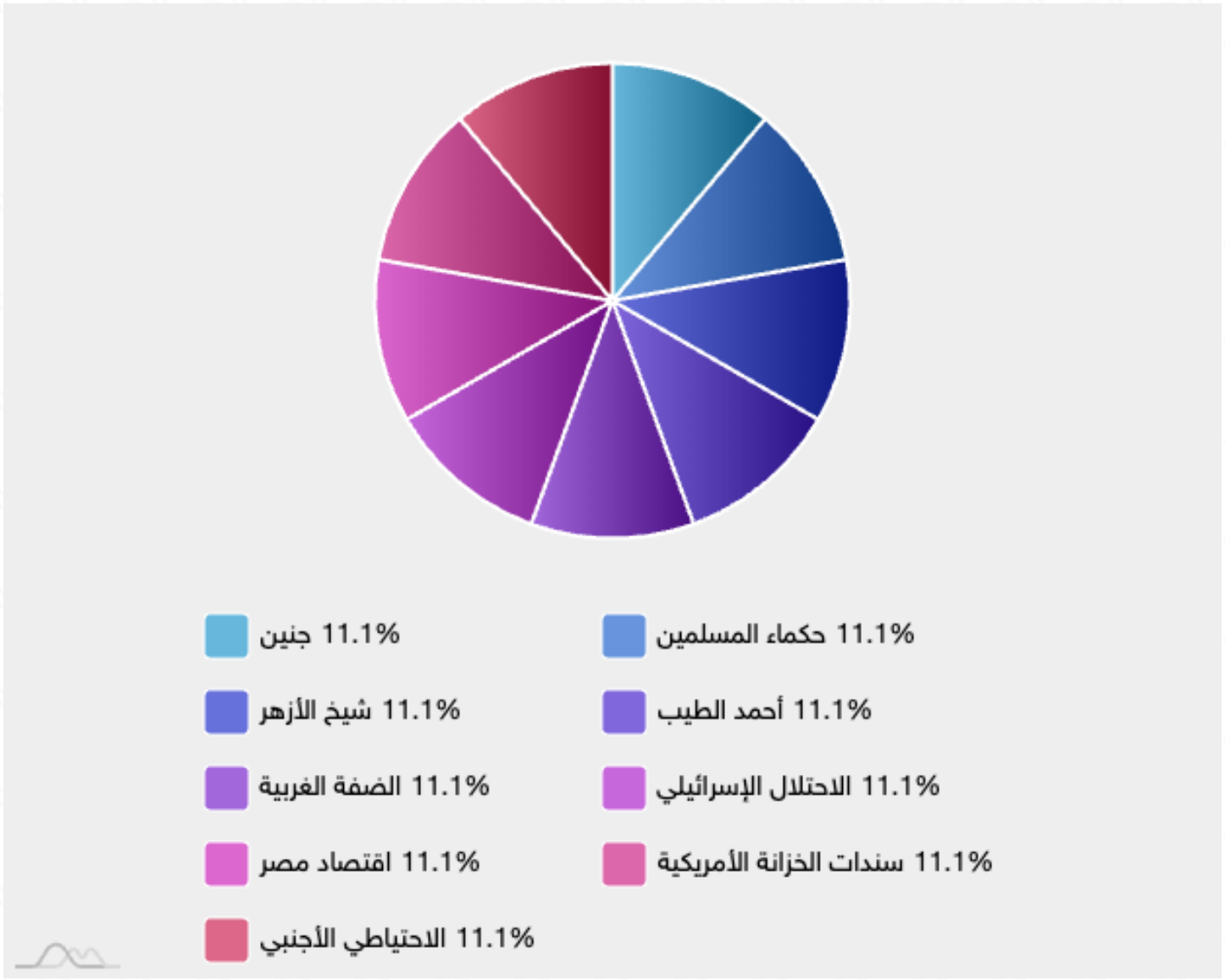

الخطوط العامة للاتفاق النووي "المحتمل" بين طهران و أمريكا

(دراسات . المركز العربي للأبحاث)

شهدت الأسابيع الماضية حراكًا دبلوماسيًا نشطًا بين طهران ودول الغرب، خاصة الولايات المتحدة الأميركية، بخصوص حل أزمة برنامج إيران النووي. ويبدو أن الجهود الدبلوماسية الحالية محصورة في إنجاز اتفاق مؤقت أو محدود، من دون عودة كاملة إلى اتفاق عام 2015، المعروف باسم "خطة العمل الشاملة المشتركة" JCPOA. ووفقًا لوسائل إعلامية أميركية، فإن الاتفاق المطروح حاليًا يتضمن قيودًا أقل مما كان عليه الحال في اتفاق عام 2015، وقد يشمل تقييد صادرات السلاح الإيرانية إلى روسيا، مقابل تخفيف العقوبات الاقتصادية الأميركية على طهران وعدم العمل ضدها في المؤسسات الدولية.

خلفية المحادثات

انتهت المفاوضات الهادفة إلى إحياء الاتفاق النووي لعام 2015 إلى فشل في خريف عام 2022. وكان أبرز نقاط الخلاف بين الولايات المتحدة وإيران رفض الأخيرة العودة إلى نسبة تخصيب اليورانيوم التي حددها الاتفاق النووي لعام 2015 بـ 3.67 في المئة، ورفعتها هي إلى 60 في المئة؛ على أساس أن الولايات المتحدة هي التي أخلّت بشروط الاتفاق بانسحابها منه عام 2018 وإعادة فرض عقوبات على إيران. وترى واشنطن أن هذه النسبة (أي الـ 60 في المئة) تعني، نظريًا، تقليص ما يُعرف بفترة "الاختراق" Through Break لصناعة سلاح نووي خلال فترة تراوح بين سنة وبضعة أسابيع فقط. وتطالب إيران أيضًا برفع الحرس الثوري الإيراني من قائمة المنظمات الإرهابية الأجنبية. وكانت إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب قد صنفته منظمةً إرهابية عام 2019، بغية تعقيد قدرة أي إدارة مقبلة على إحياء الاتفاق النووي. إضافةً إلى ذلك، تطالب إيران واشنطن بضمانات بعدم الانسحاب من الاتفاق مستقبلًا، وفرض عقوبات جديدة عليها من جانب أي إدارة أميركية. في المقابل، تصر إدارة الرئيس جو بايدن على أنه لا يمكنها الوفاء بذلك؛ فالاتفاق النووي ليس "معاهدة" ملزمة لأي إدارة مقبلة؛ وإقرار المعاهدات يتطلب موافقة مجلس الشيوخ الأميركي؛ وهو أمر غير ممكن في ظل تشكيلة المجلس الحالية. ومن ثمّ، فإن قرارًا تنفيذيًا من رئيس يكون قابلًا للنقض بقرار تنفيذي من رئيس آخر.

وكان التواصل الدبلوماسي بين واشنطن وطهران قد استؤنف في نهاية عام 2022، تحديدًا بين المبعوث الأميركي الخاص لإيران، روبرت مالي، وسفير إيران لدى منظمة الأمم المتحدة، أمير سعيد إيرواني، حيث عقدا عدة اجتماعات منذ ذلك الحين. غير أن هذه الاتصالات أخذت طابعًا أكثر إلحاحًا، بعد هجوم بطائرة من دون طيار على قاعدة عسكرية أميركية في سورية، في آذار/ مارس 2023، أسفر عن مقتل متعاقد أميركي. وقد حمّلت الولايات المتحدة ميليشيات محسوبة على إيران مسؤولية الهجوم، وردّت بضربة جوية على منشأة إيرانية في سورية أسفرت عن مقتل عدد من عناصرها. وتقول المصادر الأميركية إن إيران بعثت بعد ذلك برسائل إلى إدارة بايدن، مبديةً رغبتها في إجراء محادثات لمنع التصعيد. وقد عُقد، منذ ذلك الحين، اجتماعان بين المفاوضين الإيرانيين ومسؤول الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي، بريت ماكغورك، في سلطنة عمان[1] ، تجاوزت فيهما المحادثات مجرد بحث طرائق خفض التصعيد بين الطرفين، لتشمل ملفات أخرى، مثل برنامج إيران النووي، والعقوبات، والدعم الذي تقدمه طهران لروسيا في حرب أوكرانيا، فضلًا عن تبادل سجناء.

دوافع الطرفين

ينطلق المفاوضان الأميركي والإيراني من أن إمكانية العودة إلى الاتفاق النووي لعام 2015 غير ممكنة عمليًا؛

فإيران تشغّل حاليًا أنظمة طرد مركزي أكثر تقدمًا من تلك التي سمحت لها بها خطة العمل الشاملة المشتركة، فضلًا عن أنها تخصب اليورانيوم بدرجات عالية (60 في المئة) تجعلها أقرب إلى النسبة التي تمكّنها من صناعة قنبلة نووية (90 في المئة)[2] . وليس في نيتها التنازل عن هذه المكتسبات. وفي المقابل، لا يبدو أن إدارة بايدن تنوي الدخول في مواجهة مع الكونغرس من خلال رفعها العقوبات عن إيران، من دون تنازلات كبيرة لا تبدو طهران مستعدة لها. وكان الكونغرس بمجلسيه، الشيوخ والنواب، قد أصدر قانونًا بأغلبية كبيرة من الحزبين بعد الاتفاق النووي مع إيران عام 2015، بعنوان: "قانون مراجعة الاتفاقية النووية الإيرانية لعام 2015" INARA، أعطاه حق الرقابة على كيفية تنفيذ الولايات المتحدة للاتفاق، وإن كان هذا القانون يخضع لأغلبية الثلثين[3] . لكن في الوقت نفسه، تسعى إيران لتجنب مواجهة مع الولايات المتحدة، خصوصًا مع تهديدها بأن بلوغ طهران نسبة 90 في المئة من تخصيب اليورانيوم سيتطلب ردًا أميركيًا، قد يتضمن بعدًا عسكريًا[4] . وعلى هذا الأساس، فإن اتفاقًا محدودًا أو مؤقتًا، على شكل تفاهمات محددة واتخاذ تدابير بناء ثقة متبادلة، بدلًا من محاولة إحياء الاتفاق النووي الأصلي، يمثل مخرجًا معقولًا[5] . فبايدن يحاول تجنب تصعيد في الشرق الأوسط بسبب أزمة مع إيران قبل الانتخابات الرئاسية عام 2024، وخصوصًا أنه يواجه تحدي الحرب الروسية في أوكرانيا، والتوتر المتصاعد مع الصين بسبب تايوان. وترى إدارته أن الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها إيران على مدى الأشهر الماضية لم تضعف النظام، كما أن تطبيع طهران لعلاقاتها مع المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة يعزز مكانتها في المنطقة، ويصعّب محاولات عزلها[6] . وتأمل واشنطن أيضًا أن تتراجع طهران عن دعم موسكو في حربها في أوكرانيا بتزويدها بصواريخ بالستية وطائرات من دون طيار، مقابل ما ستجنيه من الفوائد الاقتصادية في حال تخفيف العقوبات الأميركية المفروضة عليها[7].

في السياق نفسه، لا تريد طهران استفزاز الولايات المتحدة إلى الحد الذي تضطرها فيه إلى رد عسكري ضدها، وهي تعاني وطأة العقوبات الاقتصادية الأميركية عليها، وتريد متنفسًا منها. فضلًا عن ذلك، هي في حاجة إلى تحييد واشنطن، كي تتمكن من المضي قدمًا في تطبيع علاقاتها مع جيرانها العرب[8] . وعلاوة على ذلك، قد يكون لدى المحافظين الذين يسيطرون على مقاليد الحكم في إيران حسابات سياسية؛ ذلك أن الانتخابات البرلمانية ستجري عام 2024، وأي تخفيف للعقوبات الاقتصادية على البلاد قد يمنحهم دفعة قوية فيها[9].

الخطوط العامة للاتفاق المفترض

على الرغم من أن واشنطن وطهران لم تعلنا عن اتفاق وشيك، فإن خطوطًا عامة يجري تداولها لاتفاق محتمل، يمكن تلخيصها في التالي:

1. تلتزم إيران بعدم تخصيب اليورانيوم بما يتجاوز 60 في المئة، وهو أكثر بكثير مما نص عليه اتفاق عام 2015، والذي حدد النسبة بـ 3.67 في المئة. وبحسب رئيس هيئة الأركان الأميركية المشتركة، مارك ميلي، فإن تخصيبًا لليورانيوم بهذه النسبة (60 في المئة) يعني أن إيران قد تحتاج إلى "عدة أشهر" فقط لصنع قنبلة نووية. لكنّ تقديرات عسكرية إسرائيلية ترى أن الأمر قد يتطلب من إيران قرابة عامين لتحقيق ذلك، وأن تصريحات ميلي ربما هدفها إعطاء الكونغرس شعورًا بالإلحاح بضرورة دعم اتفاق جديد[10].
2. توسع إيران تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والسماح لها بإجراء عمليات تفتيش مشددة في مواقعها النووية[11].
3. توقف إيران هجمات وكلائها في المنطقة على القوات الأميركية أو المتعاقدين الأميركيين، من مدنيين وعسكريين[12].
4. تمتنع إيران عن تزويد روسيا بالسلاح، وخصوصًا الطائرات المسيرة والصواريخ الباليستية[13].
5. تطلق إيران سراح ثلاثة رجال أعمال أميركيين، من أصل إيراني، تعتقلهم بتهم تجسس، وهو ما تنفيه

الولايات المتحدة، وتكشف عن مصير ضابط متقاعد من مكتب التحقيقات الفدرالي (أف بي آي)، هو روبرت ليفنسون، الذي عمل بعد ذلك متعاقدًا مع وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، واختفى في إيران في ظروف غامضة عام 2007[14] . ومع أن وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، قد وصف التقارير التي تتناول الخطوط العامة للاتفاق حول "المسائل النووية والمعتقلين" بأنها "غير دقيقة"[15] ، ومع أن ملف المعتقلين الأميركيين تجري متابعته من الناحية الفنية عبر سويسرا، فإن ماكغورك شدد، وفقًا لبعض التسريبات، خلال المحادثات التي أجراها مع الإيرانيين، على أنه لا يمكن تصور تحقيق تقدم في أي قضايا بين الجانبين من دون إطلاق سراح المعتقلين وكشف مصير ليفنسون. وقد أكد وزير الخارجية العماني، بدر بن حمد البوسعيدي، في حزيران/ يونيو 2023، "قرب" توصل الطرفين إلى اتفاق في هذا الشأن[16].

6. في المقابل، تخفف الولايات المتحدة العقوبات الاقتصادية على إيران، وتتوقف عن مصادرة الناقلات التي تحمل نفطها، وتمتنع عن دفع الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لاتخاذ إجراءات عقابية ضدها[17].
7. ترفع الولايات المتحدة التجميد عن بعض أموال إيران في البنوك الدولية، شرط أن تذهب تلك الأموال إلى أطراف ثالثة وتُستخدم في مقابل مشتريات إنسانية لا تخضع للعقوبات، مثل الغذاء والدواء، وهو مسار استخدمته الهند وغيرها لدفع ثمن شحنات النفط الإيرانية. وكانت إدارة ترامب هي التي فرضت هذه الآلية، بحيث تودع الأموال في بنوك ليس لطهران سلطة عليها. وتبحث الصفقة المفترضة بين الطرفين مصير 7 مليارات دولار مجمدة لإيران في كوريا الجنوبية، وتدرس وزارة الخزانة الأميركية ترتيبًا تحوّل بموجبه تلك الأموال إلى حساب تراقبه الولايات المتحدة في بلد ثالث. بعد ذلك، تتقدم إيران بطلب للحصول على أموال منها لتذهب إلى "منظمة إنسانية"، تقوم بتوفير مشتريات إيران من الغذاء والدواء، على أن تخضع كل معاملة لموافقة على حدة من مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأميركية، وأن لا تمر تلك الأموال عبر الأنظمة المالية الأميركية أو الإيرانية[18] . وفي إشارة إلى حدوث تقدم في هذا الملف، منحت واشنطن العراق إعفاءً سمحت له بموجبه بدفع ديون الغاز والكهرباء المترتبة عليه لإيران بقيمة 2.76 مليار دولار[19].
8. تفرج الولايات المتحدة عن أربعة معتقلين إيرانيين في سجونها[20].

خاتمة

تشير المعطيات إلى أن واشنطن وطهران تسيران في اتجاه عقد اتفاق مؤقت أو محدود تمليه الضرورة، دون سقف اتفاق عام 2015، إلا أن ذلك لا يعني أن الاتفاق صار محققًا. فقد انهارت مثلًا محادثات فيينا، حينما بدا أن الطرفين قد توصلا إلى "مسودة اتفاق"[21] ، في آذار/ مارس 2022. لكن المحادثات هذه المرة، عكس محادثات فيينا، لا ترمي إلى إحياء اتفاق عام 2015 وعودة الولايات المتحدة إليه، بقدر ما تركز على قيود محددة أو مؤقتة على البرنامج النووي الإيراني والإفراج عن معتقلين وأموال محجوزة. وقد يفسر هذا تصريحات المرشد الإيراني، علي خامنئي، في حزيران/ يونيو 2023، حينما قال إنه "لا ضير" في التوصل إلى اتفاق مع الغرب بشرط "الحفاظ" على البنية التحتية النووية لإيران[22] . إضافة إلى ذلك، لا توجد معارضة إقليمية قوية لاتفاق أميركي - إيراني، كما كان عليه الحال في اتفاق عام 2015، خاصة في ضوء التقارب الحاصل بين إيران ودول عربية في الخليج (السعودية والإمارات تحديدًا). فحتى إسرائيل التي عارضت بشدة اتفاق عام 2015 لا تبدي هذه المرة المستوى نفسه من المقاومة؛ لأسباب منها أن الاتفاق المحدود لا يرفع العقوبات المفروضة على إيران، وبنيامين نتنياهو لا يملك اليوم التأثير الذي كان له قبل ثماني سنوات في واشنطن، خاصة في ظل تهميش إدارة بايدن له، ولحكومة اليمين المتطرف التي يقودها، ورغبة العديد من أعضاء الكونغرس في إبقاء مسافة تفصلهم عنه للسبب نفسه. ومما يدل على ذلك ما أوضحته مصادر أميركية وإسرائيلية من أن مستشار الأمن القومي الأميركي، جيك سوليفان، وبّخ،

الأسبوع الماضي، نظيره الإسرائيلي، تساحي هنغبي، في مكالمة هاتفية بينهما بسبب تسريبات متعمدة يقوم بها نتنياهو للإعلام وللجمهوريين حول الاتفاق المحتمل مع إيران، بناء على معلومات استخباراتية تتشاركها الولايات المتحدة وإسرائيل[23].

أزمة الضواحي في فرنسا.. الدوافع والتداعيات

(دراسات . الجزيرة للدراسات)

لم يكد الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، يخرج من أزمة نظام التقاعد، حتى وجد نفسه أمام تحد أشد خطورة، تحد مفتوح على احتمالات عديدة، تمثل في اشتعال أحياء الضواحي نتيجة مقتل فتى برصاص شرطي. وكان الرئيس قد أمهل نفسه عقب انتهاء أزمة إصلاح نظام التقاعد مئة يوم حتى 14 يوليو/تموز من هذا العام، من أجل "تهدئة" البلد ومن بعد استكمال مسار ولايته الثانية(1).

غير أن ماكرون اليوم في مأزق جديد مع تواصل أعمال العنف والشغب في أحياء الضواحي بمختلف أنحاء فرنسا بعد مقتل الشاب نائل البالغ من العمر 17 عامًا. ويبدو التعارض صارخًا بين مشاهد بلديات ومدارس وحافلات ترام تحترق، وصور ماكرون قبل ذلك بيومين يحيي الحشود ويخالطها في الأحياء "الحساسة" بمدينة مرسيليا في جنوب فرنسا.

يجتاز الرئيس إيمانويل ماكرون في هذه الأثناء الاختبار الثالث مع اضطرابات العنف المدني ومخاطر حصول "انتفاضة الضواحي الثانية"، وذلك بعد مواجهته احتجاجات السترات الصفراء، والاحتجاجات حول نظام التقاعد. وهذه المرة يجد ماكرون نفسه أمام تحدي الحفاظ على هيبة الدولة واحترام النظام العام من جهة، وضرورة الحفاظ على التماسك المجتمعي ومستقبل الشباب المهمش من جهة أخرى.

ومما لا شك فيه أن الوضع مفتوح على كل الاحتمالات، وستضع التداعيات المنتظرة البلاد على المحك، وستنعكس على المشهد السياسي والاجتماعي المتنازع عليه بين أحزاب أقصى اليمين وأقصى اليسار(2).

دوافع الاحتجاجات في الضواحي

تمر فرنسا بمرحلة دقيقة من تاريخها خلال العقود الأخيرة، وقد تكون الأخطر بعد انتفاضة مايو/أيار 1968؛ إذ تعيش تفككًا لنفوذها في الخارج ولاسيما في القارة الإفريقية، ثم أصبحت شاهدة على تفكك المجتمع جراء سياسات سوسيو-اقتصادية تترتب عنها احتجاجات عميقة للغاية طيلة الأيام الماضية.

وبين عشية وضحاها صارت فرنسا حديث وسائل الإعلام الفرنسية والدولية بسبب الاحتجاجات العنيفة التي وقعت بعد مقتل شاب فرنسي من أصول جزائرية على يد موظف أمن. وتبين أن عملية القتل لا مبرر لها سوى غلبة العنف المؤسساتي الأمني على شاكلة ما يجري في الولايات المتحدة الأميركية. ويحدث هذا بعد إجراء تعديلات قانونية في العام 2017 تسمح لرجال الشرطة بإطلاق النار على الأشخاص في حالة عدم استجابتهم لأوامرهم. وقد تحول الوضع إلى احتجاجات عنيفة في عشرات المدن الفرنسية؛ حيث دخلت الحكومة في نقاشات عميقة لفرض حالة الطوارئ، ويعتبر هذا التحول ثالث منعطف سياسي واجتماعي واقتصادي خطير تواجهه فرنسا خلال السنوات الخمس

الأخيرة(3).

يعتقد بعض المحللين أن مقتل الشاب نائل جاء نتيجة سوء المعاملة غير العادلة بل والعنصرية من طرف الشرطة إزاء ما يُعرف بالجيل الثاني والثالث، أي أبناء وأحفاد مهاجري دول شمال إفريقيا وكذلك مهاجري دول الساحل أو غرب إفريقيا. وبالتالي أصبح مغاربيو فرنسا هم الأميركيين من أصول إفريقية عند المقارنة بين الشرطة الفرنسية والشرطة الأميركية.

ولم تتفاجأ الدولة الفرنسية من هذه التطورات السلبية؛ إذ كانت قد حذرت منذ أيام من إمكانية توسع رقعة الاضطرابات في مجموع فرنسا. وهذا الأمر ليس بالجديد على تقارير الاستخبارات الفرنسية التي تنبأت بتعبئة شعبية قوية قد تؤدي إلى انفجار الوضع الاجتماعي ونسبت ذلك إلى تراجع القدرة الشرائية وارتفاع أسعار الطاقة وانعكاسات ذلك الخطيرة على الأنشطة التجارية والحرفية، يُضاف إلى ذلك خطة الحكومة الساعية لإصلاح نظام التقاعد والتي تعارضها شرائح عمالية ومدنية وسياسية كثيرة(4).

تحدث محمد كمات (من حزب الجمهوريين)، وكان ضيف برنامج "نقاش" في قناة "فرانس24" عن تركيبة سكان الضواحي، فأكد أن هناك اكتظاظاً سكانياً في أحياء بُنيت في الستينات والسبعينات وفق تصور يساري. وهذه الأحياء ينحشر فيها عدد من السكان يعد بالآلاف، ويصل طول البناية الواحدة إلى عشرين طابقاً، وجميع سكانها من الطبقات الهشة ممن لم تتوافر لهم وسائل التعليم المناسبة؛ فهم تقريباً من آباء وأمهات كانوا عاطلين عن العمل، أو عملوا في مهن بسيطة مما انعكس سلباً على تربية أبنائهم، وهذه الوضعية تؤثر بشكل حتمي على حظوظهم في الحصول على تعليم جيد ومن بعد مستوى وظيفي رفيع(5).

وفي هذا السياق، كان وزير الداخلية السابق، كريستوف كاستانير، قد أعد في يونيو/حزيران 2020، خططاً لإصلاح الشرطة، وشمل ذلك حظر خنق الأشخاص أثناء عمليات الاعتقال، كما شمل إصلاح هيئة مراقبة جهاز الشرطة، وتطبيق سياسة عدم التهاون مطلقاً مع العنصرية داخل الجهاز. لكن نقابات الشرطة احتجت على هذا الإصلاح وهو ما عجّل بإصدار قرار بتعيين جيرالد دارمانان بدلاً من كاستانير، في تعديل وزاري تم بعد شهر من صدور تقرير كاستانير(6).

إن هذه الاحتجاجات ليست بالجديدة على فرنسا، لكنها كانت تتراجع في كل مرة من دون حلول جوهرية، وكانت احتجاجات مماثلة قد حدثت في الولايات المتحدة وفي بريطانيا في الستينات وحتى في الثمانينات، وقد أدت إلى إصلاحات عميقة داخل أجهزة الشرطة في هاتين الدولتين، لذلك فإن المراقبين يتساءلون في فرنسا: لماذا لم يحدث إصلاح مماثل على مدى السنوات الأربعين الماضية؟

وإذا كان التعدي على الأملاك العامة، وأعمال النهب والسرقة وإشعال الحرائق أمراً مرفوضاً بطبيعة الحال، لكن لا ينبغي النظر إلى ذلك الجانب فقط، والاكتفاء بمحاكمة عادلة لشرطي فرد بات يحظى الآن بحملة داعمة تجمع له التبرعات، لأن ذلك الموقف نوعٌ من التضليل(7).

على مدى السنوات الماضية، ظل عنف ضواحي كبرى مدن فرنسا -ولاسيما باريس- حاضراً في واجهة التوترات الاجتماعية التي تشهدها البلاد، ففي ظل خصوصيتها الديمغرافية، وتركز أجيال من أبناء المهاجرين فيها، فقد شكّلت أحداث الضواحي وصدامات أبنائها مع الشرطة تعبيراً عنيفاً عن رفض مجتمعي للتهميش الاجتماعي ولسياسات الحكومات المتعاقبة وخطابات جزء من الطبقة السياسية بشأن مجتمع أبناء الجاليات لاسيما قوى اليمين المتشدد؛ حيث يعاني شباب الضواحي الباريسية -الذين ينحدر معظمهم من إفريقيا- من ارتفاع معدل البطالة والفقر وانعدام الفرص الاقتصادية(8).

طلبت الأمم المتحدة، من فرنسا معالجة مشكلات العنصرية والتمييز في صفوف قوات الأمن، وذلك بعد إقدام شرطي على قتل فتى بالرصاص، وقالت المتحدثة باسم مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، رافينا شمداساني، خلال مؤتمر صحفي في جنيف: "لقد حان الوقت ليعالج هذا البلد بجدية مشكلات العنصرية والتمييز المتجذرة في صفوف قوات الأمن"(9).

تحديات الضواحي: الثابت والمتحول

اعتمدت الحكومات الفرنسية المتعاقبة على مدار العقود الثلاثة الماضية، على مقاربة تحديث الضواحي وفق سياسات محددة. حيث أنفقت "الوكالة الوطنية للتحديث الحضري"، بين عامي 2004 و2020، قرابة 12 مليار يورو، استُخدمت في هدم صفوف الأبنية الشاهقة، وتشييد أبنية حديثة أصغر، إضافة إلى تحسين وسائل النقل العام، إلا أن الكثير من المراقبين اعتبروا تلك السياسات غير كافية؛ لكونها لم تراعِ في نظرهم مسائل تطوير التعليم، وفرص العمل، ومكافحة التمييز، والعلاقات مع أجهزة الأمن، وصعوبة الوصول إلى الإجراءات القانونية وغيرها(10).

ووفق بيانات "معهد الإحصاء الوطني" (إنسي) لهذا العام، يعيش 5.2 ملايين شخص في أحياء محرومة في الضواحي، أي حوالي 8% من السكان في عام 2014، وقد حددت الدولة 1514 حيًا فقيرًا عُرفت بالأحياء ذات الأولوية لسياسة المدينة، وهذه الأحياء هي بمجملها مناطق سكنية واسعة في ضواحي المدن الكبرى، أو مناطق صناعية سابقة، أو أحياء بعيدة عن وسط مدن صغيرة ومتوسطة الحجم. ثم إن نحوًا من 23.6% من سكان هذه الأحياء لم يولدوا في فرنسا، مقارنة بـ10.3% في بقية البلد، وفق بيانات "معهد الإحصاء الوطني" لعام 2021(11).

وعلى سبيل المثال ففي ضاحية سين-سان-دوني الباريسية ذات الكثافة السكانية العالية، وهي من الأحياء ذات الأولوية في السياسات الأمنية، يرتفع هذا المعدل إلى 30.9%، وفق بيانات "إنسي" لعام 2020. ويزيد احتمال أن يتعرض شاب يُنظر إليه على أنه من أصول إفريقية أو عربية إلى تدقيق أمني بعشرين ضعفًا مقارنة بغيره، وفق تقرير صادر عام 2017 عن هيئة "المدافعة عن الحقوق" الفرنسية. ويتراجع الوضع الاقتصادي لقاطني الأحياء الشعبية مقارنة بغيرهم؛ إذ يبلغ متوسط الدخل المتاح في الأحياء الشعبية 13770 يورو سنويًا لكل أسرة، أي 1147.5 يورو شهريًا، مقارنة بـ21730 يورو في المناطق المحيطة بها، وفق بيانات "إنسي" لعام 2020(12).

يعيش أكثر من نصف الأطفال في هذه الأحياء حالة الفقر (56.9% مقابل 21.2% في بقية فرنسا)، وفق معهد الإحصاء الوطني. بشكل عام، وكان معدل الفقر في الأحياء الشعبية عام 2019 أعلى ثلاث مرات من أي مكان آخر في فرنسا؛ إذ يعيش 43.3% من سكانها تحت خط الفقر، مقارنة بـ14.5% في بقية المناطق. بحيث يستفيد ربع سكان الأحياء الشعبية من "دخل التضامن النشط" والمساعدات الاجتماعية المستحقة للأشخاص الأكثر حرمانًا، وهو ضعف المعدل في بقية فرنسا(13).

كما أن معدل البطالة أعلى بكثير في الأحياء الشعبية، ففي عام 2020، كانت نسبة 18.6% من القوى العاملة عاطلين عن العمل، مقارنة بـ8% على المستوى الوطني، وانعكست الأوضاع الاقتصادية على المشاركة السياسية، إذ امتنع 48% من السكان البالغين في هذه الأحياء عن التصويت، أو لم يسجلوا في القوائم الانتخابية في الانتخابات الرئاسية لعام 2017، وعام 2020، فيما انخفضت هذه النسبة إلى 29% في بقية فرنسا. وبين عامي 2004 و2020، استثمرت الوكالة الوطنية للتجديد الحضري نحو 12 مليار يورو في الأحياء الشعبية. وقد تم هدم مجمعات سكنية ضخمة متهالكة في 600 حي، وشيدت مكانها مبان منخفضة وأكثر انفتاحًا على المدن، كما تعتزم

الحكومة استثمار 12 مليار يورو إضافية بحلول عام 2030(14).

خلافًا للسنوات السابقة، تنذر أعمال الشغب التي انطلقت تزامنًا مع الاحتجاجات، بمخاطر لا يمكن التنبؤ بها، فما يُميزها أن منظميها من الشباب صغار السن الذين يتحركون وفق مجموعات صغيرة لها قدرة عالية على الحركة، وسرعة التفرق، والتجول بين مجموعة وأخرى عبر الدراجات النارية، لتشتيت انتباه رجال الأمن. كما ساعدت وسائل التواصل الاجتماعي في حشد هؤلاء الشبان، وتنظيم تحركاتهم في التوقيت ذاته، وتنسيق عمليات الخروج والدخول وإشعال المنطقة. فيما تحاول الحكومة الفرنسية إيجاد سبل للتواصل مع هؤلاء الشبان الغاضبين، إلا أن صغر سنهم وتأثرهم بالألعاب والتطبيقات الافتراضية يصعّبان عملية التواصل، وفق تصريحات المسؤولين الفرنسيين(15).

السياسات الحكومية إزاء أزمة الضواحي

منذ سبعينات القرن الماضي اعتمدت الحكومات الفرنسية مخططات لإصلاح الضواحي والأحياء الشعبية. فمن جورج بومبيدو إلى الرئيس إيمانويل ماكرون، تنوعت الإستراتيجيات والمخططات التنموية بهدف إدماج الضواحي وسكانها في النسيج الاقتصادي والاجتماعي الوطني. ولا شك أن أعمال العنف التي تندلع بشكل متكرر فيها أبرز دليل على أن السياسات المتبعة من قبل الحكومات الفرنسية المتعاقبة لم تأت بثمارها رغم الأموال الهائلة التي صُرفت لتحسين أوضاع الناس وفتح أفق جديد لسكانها الذين ينحدر غالبيتهم من بلدان إفريقية وعربية(16).

الضواحي الفرنسية يربطها تاريخ مديد مع الهجرة؛ إذ بُني معظمها من أجل استقبال عشرات الآلاف من العمال المهاجرين الذين قدموا إلى البلاد غداة الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، وعاشوا فيها مع عائلاتهم وأولادهم الذين باتوا يعمرونها حتى الآن، وأصبحت ترمز اليوم إلى العنف والتدني الاجتماعي، في العام 1977 أطلق الرئيس فاليري جيسكار-ديستان أول "مخطط" لتحسين العيش في الضواحي باسم مخطط "السكن والحياة الاجتماعية". وكان الهدف منه إدماج أكثر من 50 ضاحية شعبية في المجتمع الفرنسي عبر تحسين الصورة المعمارية والهندسية للمباني والشقق فضلًا عن دعم الحياة والعلاقات الاجتماعية بين سكان تلك الأحياء(17).

وفي العام 1981، أنشئ ما يسمى "المناطق ذات الأولوية في مجال التعليم" من قبل الرئيس فرانسوا ميتران، وكان آلان سفاري، وزير التربية آنذاك، هو الذي أُسندت إليه مهمة محاربة الرسوب المدرسي في المناطق والضواحي الفقيرة؛ لذا قام بمضاعفة الإمكانيات المالية لصالح المؤسسات التربوية لاسيما المدارس الابتدائية بهدف تقديم الدعم للتلاميذ ومساعدتهم على النجاح وتفادي الفشل الدراسي. وفي سنة 1988، أطلق وزير التخطيط، ميشال روكار، مشروعًا لتعزيز التماسك بين الدولة والأقاليم، وكان هدفه إنشاء هياكل اقتصادية جديدة وتعزيز البنية التحتية للضواحي مع تمكين سكانها من الخروج من العزلة الاقتصادية وإيجاد فرص عمل جديدة(18).

أما في 1991، فقد قام الرئيس السابق، ميتران، بإقرار قانون جديد يرغم كل المدن التي يتعدى سكانها 20 ألف نسمة بتخصيص 20% من مشاريعها العقارية لبناء سكن اجتماعي مع فرض غرامات مالية على البلديات والمدن التي لا تحترم هذا القرار. لكن مع مرور الوقت، لوحظ أن العديد من البلديات، لاسيما الغنية تفضّل دفع الغرامة المالية عوضًا عن تخصيص 20% من مشاريعها العقارية لبناء سكن اجتماعي(19).

وفي التسعينات، أطلق الرئيس جاك شيراك مخطط "مارشال" لإنقاذ الضواحي الفرنسية منتقدًا ما سماه الشرخ الاجتماعي، وقد أُسندت مهمة إعادة تأهيل أحياء الضواحي لرئيس الوزراء، آلان جوبيه، الذي أعلن عن أكثر من 60 إجراء تهدف إلى إنعاش الضواحي اقتصاديًا واجتماعيًا، فيما تم إنشاء حوالي 30 "منطقة حرة" في فرنسا. وقد

أعفيت الشركات التي تستثمر في هذه المناطق الحرة من دفع الضرائب مقابل توظيف شبان الأحياء. وفي 1997، أسس وزير الداخلية، جان بيار شوفنمان، ما يسمى "الشرطة الجوارية" للتصدي للعنف الحضري(20).

وقد أطلق رئيس الحكومة الأسبق، ليونيل جوسبان، مشروع "التجديد الحضري والتضامني" في الضواحي الفرنسية بتكلفة قدرها حوالي 3 مليارات يورو. وفي 2001، كشف جوسبان عن مخطط ثان بقيمة 5.4 مليارات يورو. وكانت أهداف هذا المخطط الطموح تحسينَ ظروف العيش في أحياء الضواحي مع تنفيذ سياسة التجديد الحضري. فالدولة قامت بموجب هذا المخطط بهدم العديد من المباني القديمة وإصلاح الطرقات وربط الضواحي بالمدن الكبرى، كل هذا عبر تطوير وسائل النقل وتجديدها، بالإضافة إلى بناء مساحات خضراء (حدائق عامة) ومرافق صحية ورياضية. وفي العام 2005، صادق وزير المدينة، جان لوي بورلو، على قانون "التوجيه والبرمجة الخاص بالمدينة" والتجديد الحضري. هذا القانون ينص على هدم المباني القديمة وبناء سكن جديد فضلًا عن تقليص الفوارق الاجتماعية بين سكان الضواحي والذين يعيشون في المدن الكبرى(21).

كما أطلق الرئيس نيكولا ساركوزي، في العام 2008، برنامج "أمل الضواحي"، وقام بتعيين الناشطة فضيلة عمارة، وهي من أصول جزائرية، في منصب كاتبة دولة لسياسة المدينة. وهي المرة الأولى التي يتم فيها تعيين مسؤول حكومي رفيع المستوى من أصول أجنبية من أجل رسم سياسة جديدة للضواحي. وكان هدف مخطط "أمل الضواحي" تقليص نسبة البطالة في صفوف الشبان الذين لا تتعدى أعمارهم 26 عامًا. كما خصصت الحكومة آنذاك نحو مليار يورو من أجل تطوير قطاع النقل بالضواحي الفرنسية إضافة إلى توظيف أكثر من 4000 شرطي جديد في الأحياء الشعبية الحساسة بهدف تحسين العلاقات مع الشبان. لكن المخطط اصطدم في نهاية المطاف بتصريحات ساركوزي الصادمة والمثيرة للجدل(22).

وبدورهِ وضع الرئيس فرانسوا هولاند، في العام 2012، خطة لتأهيل أكثر من ألف حي شعبي في فرنسا، تضمنت حوالي 25 إجراء أبرزها توظيف شبان الضواحي من قبل شركات كبرى رغم عدم امتلاكهم شهادات تعليمية أو مؤهلات وظيفية. بالمقابل، منحت الدولة خمسة آلاف يورو للشركات والمصانع التي انخرطت في هذا المشروع عن كل شاب يتم توظيفه. كما تضمنت الخطة تعيين مدرسين إضافيين في المرحلة الابتدائية، وإمكانية إرسال الأطفال الذين لا تتعدى أعمارهم ثلاث سنوات إلى الحضانات.

وفي العام 2017، طلب الرئيس إيمانويل ماكرون من وزير المدينة السابق، جان لوي بورلو، اقتراح مشروع لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الضواحي الفرنسية. وقد اجتهد الأخير خلال عدة شهور لرسم خارطة جديدة للضواحي بقيمة 48 مليار يورو. وكان يُنظر إلى مشروع بورلو على أنه الأكثر تكاملًا؛ حيث أخذ بعين الاعتبار المشاكل الحقيقية التي يعاني منها سكان الضواحي والأحياء الشعبية. لكن أيامًا قليلة فقط قبل الإعلان عن مضمونه، قرر الرئيس ماكرون التخلي عن المشروع؛ ليواجه انتقادات لاذعة. وردّ الرئيس ماكرون على منتقديه بالقول إن منذ توليه السلطة، صرفت الدولة الفرنسية أكثر من 20 مليار يورو(23).

مستقبل أزمة الضواحي

فيما تحاول فرنسا التصدي لأعنف احتجاجات ضد العنصرية شهدتها البلاد، نُقل عن الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، سعيه لإيجاد حل نهائي لمسألة العنف وأزمة الضواحي وسط جدل في فرنسا حول مسألة معالجة أوضاع المهاجرين وأحيائهم، بين من يطالب بمزيد من التشدد الأمني وبين من يدعو إلى إيجاد حل للمشاكل من جذورها. هذا مع ملاحظة أن هذه التطورات جاءت بعد تعديل القانون الذي ينص على استخدام الأسلحة النارية في عام 2017، وبموجبه يمكن للضباط الآن إطلاق النار في مجموعة من الظروف الواسعة (وغالبًا ما تكون غامضة). وقد

تم ربط هذا القانون بـ13 حالة وفاة بعد توقف حركة المرور في عام 2022 وحده(24).

عندما التقى ماكرون مع أكثر من 250 رئيس بلدية واجهوا أعمال عنف في البلدات والعقارات، سلطت نداءاتهم للمساعدة في إلقاء الضوء على الانقسامات السياسية العميقة؛ حيث قال عدد من رؤساء البلديات المنتمين لليمين: إن هناك حاجة إلى مزيد من "السلطة" والشرطة والحزم. وانضم البعض إلى ماكرون في دعواته للآباء للسيطرة بشكل أفضل على المراهقين. لكن تيارات اليسار قالت: إن هناك فشلًا في معالجة الفصل العنصري في المناطق الفقيرة؛ حيث بات هناك تمييز وعدم مساواة في التعليم وسياسة الإسكان، في مؤشر على انقسام كبير بالمجتمع الفرنسي.

وهناك مؤشر مفيد لمعرفة جانب من التدافع الذي تشهده الساحة السياسية والاجتماعية الفرنسية؛ حيث أطلق السياسي الفرنسي ذو الأصول المصرية، جون مسيحة، حملة على موقع "غوفاندم" الشهير، قائلًا: إنها تهدف إلى دعم عائلة شرطي نانتير، "فلوريان إم."، مؤكدًا على أن الشرطي فلوريان قام بعمله ويدفع الآن ثمنًا باهظًا جرّاء ذلك، فلابد -حسب جون مسيحة- من دعمه بشكل كبير ومن دعم تطبيق القانون. وقد حصدت هذه الحملة أكثر من مليون ونصف المليون يورو؛ حيث أسهم فيها أكثر من 34 ألف متبرع. من جهة أخرى، ولمساعدة والدة الفتى نائل، تم على موقع "ليتشني" الإعلان عن جمع التبرعات، وخلال الفترة الماضية لم يجمع أكثر من نصف مليون يورو، وقد شارك في الحملة ما يقرب من 5 آلاف شخص(25).

تبدو أزمة فرنسا نابعة من كون هذا البلد الأوروبي المتقدم يجمع بين أسوأ ما في اليمين واليسار، إضافة لعلمانية متطرفة، ودولة مركزية اعتادت على محو الفوارق بين المجتمعات بالقوة عبر تاريخها، إحدى الإشكاليات الكبيرة في الثقافة الفرنسية، أنها لا تعترف رسميًا بوجود أقليات بدعوى أن ذلك يمثل نوعًا من التمييز لذا ستكون أزمة الضواحي حاضرة مع كل حقبة من الحقب(26).

"بكين" تواجه العقوبات الغربية بقانون جديد للعلاقات الخارجية

(دراسات . أسباب)

الحدث

أقرت الصين يوم 28 يونيو/حزيران قانونًا جديدًا للعلاقات الخارجية (The Law on Foreign Relations of the People's Republic of China) والذي يحدد أهداف العامة المبادئ وإقامة لعلاقات الصين الخارجية، كما يوفر القانون لبكين دعما قانونيا للرد على الإجراءات الغربية مثل العقوبات وضوابط التصدير. وفي سياق متصل؛ أصدرت الصين في وقت سابق من هذا العام القانون المعدل لمكافحة التجسس والذي (anti-espionage law) دخل حيز التنفيذ مع قانون العلاقات الخارجية في بداية يوليو/تموز الجاري، ويمنح قانون مكافحة التجسس بكين المزيد من السلطة لمعاقبة ما تعتبره تهديدًا للأمن القومي.

التحليل

يبرز قانون العلاقات الخارجية الصينية الجديد اتجاه بكين لاستخدام أدوات قانونية أكثر صرامة ضد شركات

التكنولوجيا الغربية رداً على تزايد القيود التجارية والتكنولوجية الأمريكية، بما في ذلك جهود واشنطن الأخيرة لتقييد صادرات أشباه الموصلات المتقدمة (Semiconductors) ومعدات الصناعة الخاصة بها إلى الصين. ويؤكد الفصل الرابع من القانون الجديد نية بكين تعزيز التشريعات في المجالات ذات الصلة بالأجانب، الأمر الذي يشير إلى تغييرات في قوانين الاستثمار الأجنبي في الصين.

- يؤكد القانون على التزام بكين بمبادئ ومواثيق الأمم المتحدة، ويشير الفصل الثالث منه إلى التزام الصين تجاه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. لكنّه في نفس الوقت يشير لمعارضة الصين للهيمنة وسياسة القوة، ويؤكد على اختيار الصين لنموذج النظام العالمي متعدد الأقطاب كمبدأ للعلاقات الخارجية ، وذلك من خلال تعهد بكين بتطوير علاقاتها الخارجية بشكل واسع النطاق ومتعدد المستويات عبر مجموعة من المبادرات مثل "مبادرة التنمية العالمية" و"مبادرة الأمن العالمي" و"مبادرة الحضارة العالمية". وكذلك من خلال نية الصين الحفاظ على التعددية والمشاركة في صياغة القواعد الدولية، وتطوير العولمة الاقتصادية في اتجاه شامل ومفيد للجميع.
- كما يوضح القانون أن المساعدات والمنح الصينية سوف تستند إلى احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وعدم فرض شروط سياسية، وهي إشارة ضمنية للسياسة الأمريكية التي تفرض شروطا سياسية مقابل تقديم المساعدات، كما أنها إشارة تستهدف تبرئة الصين من الاتهامات بسياسة الإغراق بالديون للسيطرة على قرار بعض الدول الفقيرة.
- لا يقدم القانون أدوات جديدة لمواجهة القيود الأمريكية مثل العقوبات والتعريفات الجمركية وضوابط التصدير التي تستهدف الصين. وطوال السنوات القليلة الماضية ظلت الإجراءات الصينية المضادة في مجملها رمزية وغير مؤثرة؛ حيث اقتصرت على إصدار "قائمة الكيانات غير الموثوقة" و"قانون مناهضة العقوبات الأجنبية" وقانون الأمن القومي في إقليم هونغ كونغ. على سبيل المثال، وضعت بكين في وقت سابق من العام الجاري شركتي الأسلحة الأمريكيتين "لوكهيد مارتن" (Martin Lockheed) و "ريثيون" (Raytheon) في قائمة الكيانات غير الموثوقة، في حين أن الشركتين ليس لديهما أعمال كبيرة في الصين، كما أن العقوبات الصينية التي فُرضت على الأفراد، بمن فيهم وزير الخارجية الأمريكي السابق مايكل بومبيو، انحصرت غالبا في أفراد ليس لهم صلات وثيقة بالاقتصاد الصيني.
- ومع ذلك؛ سيعزز القانون الجديد الأساس القانوني لفرض حكومة الصين عقوبات على خصومها، حيث ينص على أن للصين الحق في اتخاذ "تدابير مضادة وتقييدية" ضد الأعمال التي تهدد سيادة الدولة ومصالحها الوطنية، لكن الصياغة الغامضة لبنود القانون تثير مخاوف مجتمع الأعمال الأجنبي في الصين من تنفيذ القانون بشكل يخضع للحسابات والأزمات الجيوسياسية ؛ الأمر الذي سيؤثر على جهود بكين لجذب الاستثمار الأجنبي وإعادة بناء الثقة مع قادة الأعمال الأجانب، حيث تعد الصين ثاني أكبر متلقٍ عالمي للاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2022، فقد استقبلت حوالي 189 مليار دولار.
- تزامناً مع قانون العلاقات الخارجية؛ بدأت الصين في تنفيذ قانون مكافحة التجسس المعدل، والذي يمثل امتدادا لمجموعة من القوانين واللوائح المتعلقة بالأمن السيبراني وخصوصية البيانات التي أقرتها بكين في السنوات الأخيرة لتشديد الرقابة على الشركات الأجنبية العاملة في الصين. ويوسع القانون نطاق تعريف "التجسس" من أسرار الدولة والاستخبارات إلى أي "وثائق أو بيانات أو مواد أو عناصر أخرى تتعلق بالأمن القومي"، كما يفرض قانون مكافحة التجسس قيودا على الشركات الأجنبية تمنعها من الوصول إلى قاعدة البيانات الرئيسية للمعلومات المالية الصينية؛ وهو الأمر الذي تسبب أيضاً في إثارة تخوفات المستثمرين الأجانب الذين قد يواجهون عقوبات بسبب الأنشطة التجارية التقليدية.
- بالرغم من وعود الصين بتحرير السيطرة على تحركات النقد الأجنبي، وحاجة بكين لإنعاش اقتصادها الذي عاني بسبب سياسات الإغلاق الصارمة لمواجهة جائحة كورونا؛ يبدو أن الرئيس الصيني "شي جين بينغ" يضع الأولوية لسياسة أكثر حزماً في مواجهة السياسات الأمريكية والغربية المناهضة للصين. ويعزز

الفصل الثاني من قانون العلاقات الخارجية من سلطة "شي" فيما يتعلق بصنع سياسة الصين الخارجية ، حيث يوضح أن اللجنة الدائمة للحزب الشيوعي التي تضم 7 أعضاء على رأسهم "شي" هي المسؤولة عن السياسة الخارجية بينما ينحصر دور وزارة الخارجية الصينية في التنفيذ.

- من ناحية أخرى؛ يمثل قانون العلاقات الخارجية الصينية تطوراً جذابًا بشكل خاص للدول في الجنوب العالمي ، حيث يقدم سردية مختلفة عن السردية الغربية المرتكزة على تعزيز "النظام الدولي القائم على القواعد" العالمي الجنوب دول غالبية من لها السلبية النظرة تتزايد والتي (rules-based international order) باعتبارها ترسخ الهيمنة الأمريكية والغربية في السياسة الدولية.

"مشروع عقاري ضخم".. ساويرس يكشف عن عودته للاستثمار في بغداد

(اقتصادي . اقتصاد الشرق مع بلومبيرغ)

أكّد نجيب ساويرس لـ"اقتصاد الشرق"، عزمه "إطلاق مشروع عقاري ضخم في العراق"، ما يمثل عودة الملياردير المصري إلى السوق العراقية التي سبق أن استثمر بقطاع الاتصالات فيها قبل حوالي 20 عاماً.

ساويرس كشف أن تطوير المشروع سيتم عبر شركته "أورا ديفلوبمنت" (Development ORA)، فيما لم يفصح عن حجم الاستثمارات المرصودة للمشروع.

كان ساويرس نشر على حسابه بمنصة "تويتر" صورة جمعته مع رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، مشيراً إلى لقاء مثمر جمعهما واتجاه لإطلاق مشروع عملاق في العاصمة بغداد.

تجربة الاستثمار بالتطوير العقاري في العراق هي الأولى لرجل الأعمال المصري، لكنه سبق أن عمل في سوق الاتصالات العراقية عام 2003 عبر شبكة محمول "عراقنا" والتي تخارج منها في وقت لاحق.

استنتاجات تقرير أسعار المستهلك الأميركي لشهر يونيو

(اقتصادي . اقتصاد الشرق مع بلومبيرغ)

صدر تقرير أسعار المستهلك الأميركي لشهر يونيو اليوم الأربعاء، فيما يلي أبرز النقاط التي وردت بالتقرير:

تباطأ التضخم في الولايات المتحدة بحدة الشهر الماضي، وهو خبر سار لكل من المستهلكين والأسواق والاحتياطي الفيدرالي. ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين 3% في يونيو عن العام الماضي، مسجلاً أبطأ معدل منذ أكثر من عامين، وفقاً لبيانات من مكتب إحصاءات العمل. ربما لا يكون التقرير الجيد بشكل غير متوقّع كافياً لمنع مجلس الاحتياطي الفيدرالي من المضي قدماً في رفع أسعار الفائدة المتوقّع الشهر الحالي، ولكنّه يثير الشكوك حول ما إذا كانت هناك حاجة إلى مزيد من الزيادات.

أمّا باستثناء الغذاء والطاقة؛ فقد ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين (الأساسي) بنسبة 0.2% عن الشهر السابق. وبالمقارنة مع عام مضى، زاد المؤشر - الذي يراه الاقتصاديون أفضل لقياس التضخم- بنسبة 4.8%، مسجلاً أبطأ معدلاته منذ أواخر 2021، ولكنّه ما يزال أعلى بكثير من هدف الاحتياطي الفيدرالي.

كانت أجور المسكن أكبر مساهم في الزيادة الشهرية، إذ ارتفعت 0.4%، بما في ذلك أصغر زيادة في مقياس رئيسي للإيجارات منذ نهاية 2021. ويبحث معظم الاقتصاديين في هذا المكوّن عن مزيد من التقهقر. من جهة أخرى؛ تراجعت أسعار تذاكر الطيران 8.1%، مسجلة ثاني أكبر انخفاض منذ أبريل 2020. كما تراجعت أسعار السيارات والشاحنات المستعملة. وسجلت أداءً متبايناً عبر المدن الكبرى.

ركّز رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول على الخدمات الأساسية باستثناء الإسكان، الذي لم يتغير كثيراً في يونيو عن الشهر السابق. أمّا منذ عام مضى؛ فقد تباطأ المقياس إلى زيادة نسبتها 4%، مسجلاً أقل ارتفاع منذ أواخر 2021. وقد رأى قادة بنك الاحتياطي الفيدرالي أنّ سوق العمل الضيقة تساهم في ارتفاع أسعار الخدمات، على الرغم من أنّ ذلك لم يحدث في الشهر الماضي.

على ضوء بيانات التضخم، افتتحت الأسهم تعاملات الأربعاء مرتفعة، إذ صعد مؤشر "ستاندرد آند بورز 500" بنسبة 0.86%، فيما قفز "ناسداك 100" بنسبة 1.11% حيث يبتهج المستثمرون بقراءة بيانات التضخم التي جاءت أقل من المتوقّع.

صراع المستقبل.. "ماسك" و "مارك" يتنافسان للسيطرة على منصات التواصل

(تكنولوجيا . عربي BBC)

تناولت الصحف البريطانية الصادرة السبت عددا من القضايا من بينها التنافس بين مارك زوكربرغ، مؤسس فيسبوك وشركته ميتا، وإيلون ماسك، الذي استحوذ منذ عدة أشهرعلى تويتر، للسيطرة على مستقبل التواصل الاجتماعي، ودور الاتحاد الأوروبي في مساندة أوكرانيا في حربها ضد الغزو الروسي لأراضيها، ومساهمة الذكاء الاصطناعي في تشخيص أورام المخ.

نبدأ من صفحة التكنولوجيا في صحيفة الاندبندنت وتقرير لأنتوني كاثبرتسون، نائب محرر التكنولوجيا، بعنوان "ماسك وزوكربرغ والمعركة المريرة من أجل مستقبل وسائل التواصل الاجتماعي".

ويقول التقرير إنه بعد أيام قليلة من الموافقة على مباراة للقتال الجسدي الفعلي مع إيلون ماسك، طلب من مارك زوكربرغ "باسم الصداقة الحميمة"، أن يقول شيئاً إيجابياً عن منافسه التكنولوجي. وبعد ست ثوانٍ من الصمت، قال مؤسس فيسبوك إن أفضل ما قام به ماسك كان "تبسيط" عمل تويتر من خلال تسريح أكثر من 80 في المائة من موظفي الشركة منذ توليه العام الماضي.

ويضيف الكاتب أن زوكربرغ أوضح في حديثه إلى الإعلام الأسباب التي جعلته يعتقد أن تويتر كان فاشلاً، وقال: "أشعر أن تويتر لم يرق إلى مستوى ما كنت أعتقد أنه ينبغي أن تكون إمكاناته الكاملة". وأضاف "اعتقدت دائماً أن

تويتر يجب أن يستخدمه مليار شخص ... الفكرة المقترنة بالتنفيذ الجيد يجب أن تصل إلى هناك".

ويقول الكاتب إن زوكربرغ يخطط الآن للوصول إلى مليار مستخدم بعد إطلاق تطبيقه "ثريدز" المنافس لتويتر، والذي انضم إليه أكثر من 30 مليون شخص في اليوم الأول فقط من إطلاقه، وذلك باستخدام قاعدة مستخدمي إنستغرام الواسعة لتحقيق النمو غير المسبوق.

وقال كايل وونغ، خبير التسويق عبر وسائل التواصل الاجتماعي والرئيس مسؤول الاستراتيجية في شركة أمبليفاي للصحيفة "لدى ميتا مليارات من المستخدمين النشطين لتسويق التطبيق الجديد لهم، مما يسهل عليهم زيادة المستخدمين مقارنة بمنصة أخرى قد تحتاج إلى اكتساب مستخدمين جدد."

ويرى الكاتب أن توقيت إطلاق ثريدز جاء مواتيا تماما لزوكربرغ، ففي نهاية الأسبوع الماضي، أجبرت المشكلات الفنية ماسك على وضع حد أقصى لعدد التغريدات التي يمكن للمستخدمين تحميلها، مما أدى إلى موجة من الاهتمام بالمنافسين الذين لا يفرضون رسومًا على المستخدمين للتصفح أو المشاهدة.

وقال درو بينفي ، الرئيس التنفيذي لشركة استشارات وسائل التواصل الاجتماعي باتنهول للصحيفة "يبدو أن ثريدز سيقضي على تويتر، وتأتي إطلاقه في أسوأ وقت ممكن لماسك".

وأضاف "تويتر أصبح غير موثوق به ومكلف وغير آمن أكثر من أي وقت مضى".

عقب تهديدات أمريكية.. كوريا الشمالية تطلق صاروخا باليستيا عابرا للقارات

(سياسي . عربي BBC)

أطلقت كوريا الشمالية صاروخا باليستيا عابرا للقارات، حسبما أفاد مسؤولون في اليابان وكوريا الجنوبية.

وحلق الصاروخ بعيد المدى لأكثر من ساعة، قبل أن يهبط قبالة المياه الإقليمية لليابان صباح الأربعاء.

يأتي ذلك بعد أن هددت بيونغ يانغ بالانتقام مما قالت إنه اقتحام لطائرة تجسس أمريكية لأجواء كوريا الشمالية في الآونة الأخيرة.

وهددت في وقت سابق هذا الأسبوع بإسقاط مثل هذه الطائرات.

ونفت واشنطن الاتهامات قائلة إن دورياتها العسكرية لا تخالف القانون الدولي.

وتصاعدت المخاوف الأمنية في شبه الجزيرة هذا العام، بعد أن اختبرت كوريا الشمالية أسلحة جديدة. كما أطلقت عددا قياسيا من الصواريخ في عام 2022، تشمل صواريخ قادرة على الوصول إلى الأراضي الأمريكية.

وردا على ذلك، كثفت الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية مناوراتهما العسكرية المشتركة حول شبه الجزيرة الكورية.

وتواصل بيونغ يانغ حتى الآن إطلاق صواريخها، فقد اختبرت صاروخا باليستيا عابرا للقارات جديدا في أبريل/نيسان،

وصفته بأنه "أقوى" صاروخ حتى الآن. كما حاولت إطلاق قمر صناعي للتجسس في مايو/أيار لكنها فشلت.

وحلق صاروخ كوريا الشمالية يوم الأربعاء باتجاه الشرق من بيونغ يانغ لأكثر من ساعة، قبل أن يهبط في البحر غرب اليابان حوالي الساعة 11:15 بالتوقيت المحلي (02:15 بتوقيت غرينتش)، حسبما أفاد خفر السواحل الياباني. وقطعت الرحلة مسافة 1000 كيلومتر، حسبما أفاد جيش كوريا الجنوبية.

وفور إطلاق الصاروخ الأربعاء، التقى مسؤولون من كوريا الجنوبية والولايات المتحدة، وأصدروا بيانا يعيدون تأكيد دفاعهم المشترك "المعزز".

وقال رئيس هيئة الأركان المشتركة لكوريا الجنوبية: "ندين بشدة إطلاق كوريا الشمالية صاروخا باليستيا بعيد المدى، ونعده عملا استفزازيا خطيرا يضر بالسلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية والمجتمع الدولي، وانتهاكا واضحا لقرارات مجلس الأمن الدولي".

كما عقد رئيس كوريا الجنوبية يون سوك يول اجتماعا طارئا لمجلس الأمن القومي، وأدارهم من ليتوانيا، حيث يحضر قمة دول حلف شمال الأطسي "الناتو".

وكانت آخر عملية إطلاق صواريخ من جانب كوريا الشمالية في منتصف يونيو/حزيران، عندما أطلقت صاروخين باليستيين قصيري المدى، ردا على مناورات بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية. وكانت آخر مرة اختبرت فيها إطلاق صاروخ باليستي عابر للقارات في فبراير/ شباط.

والصواريخ الباليستية العابرة للقارات مثيرة للقلق بشكل خاص بسبب مداها البعيد، الذي قد يصل إلى البر الرئيسي للولايات المتحدة.

وعندما أجرت بيونغ يانغ اختبارا في نوفمبر/ تشرين الثاني 2022، أطلقت الصاروخ في مسار قصير المدى بزاوية مرتفعة. لكن الحكومة اليابانية قالت في ذلك الوقت إن الصاروخ من الممكن أن يصل إلى البر الرئيسي للولايات المتحدة إذا أُطلق في مسار أدنى.

ويأتي إطلاق الصاروخ الأربعاء بعد أيام من تصريحات حماسية ساخنة لبيونغ يانغ، حذرت فيها الولايات المتحدة ودعتها لوقف دورياتها الجوية، واقتراح إرسال غواصة نووية لزيارة المياه الكورية.

وفي يوم الاثنين، اتهمت كيم يو جونغ شقيقة الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون، طائرة استطلاع أمريكية بانتهاك المجال الجوي لكوريا الشمالية. وقالت إنه إذا استمرت مثل هذه الرحلات، فستكون هناك عواقب "وخيمة".

وقال البروفيسور ليف إريك إيسلي، الخبير في شؤون كوريا الشمالية في جامعة إيها في سيول، إن مثل هذا الخطاب يندرج ضمن أسلوب بيونغ يانغ المتمثل في "تضخيم التهديدات الخارجية لحشد الدعم المحلي وتسويغ تجارب الأسلحة".

وأضاف أن بيونغ يانغ غالبا ما تحدد توقيت إطلاق الصواريخ "للتشويش على ما تعده تنسيقا دبلوماسيا ضدها"، في إشارة إلى قمة الناتو، حيث كان من المقرر أن يجتمع زعماء كوريا الجنوبية واليابان على هامش القمة.

وعلى الرغم من عقوبات الأمم المتحدة، تعهد كيم جونغ أون مرارا وتكرارا بزيادة إنتاج بلاده من الرؤوس الحربية

النووية وتطوير أسلحة أكثر قوة.

ويتوقع المحللون أن تُعرض أحدث الأسلحة الكورية الشمالية في أواخر يوليو/تموز عندما تحتفل البلاد بالذكرى السنوية لهدنة الحرب الكورية، المعروفة في البلاد باسم يوم النصر.

روسيا.. نراقب قمة "الناتو" وسنتخذ من الإجراءات ما يضمن أمننا

(سياسي . الجزيرة نت)

قالت الرئاسة الروسية "الكرملين"، إنها تتابع عن كثب قمة حلف شمال الأطلسي "ناتو" التي تعقد في ليتوانيا وتستمر يومين، معتبرة أن الحلف يعامل روسيا على أنها "عدو".

وقال المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف، في إفادة صحفية دورية، إن زعماء الحلف ينظرون إلى روسيا على أنها عدو وخصم، مشددا على أن المناقشات في قمة الحلف في ليتوانيا "ستجري من هذا المنطلق".

وأضاف "نراقب هذا بعناية لأن الكثير مما قيل سيخضع لتحليل دقيق من أجل اتخاذ إجراءات لضمان أمننا".

وقال بيسكوف إنه من المحتمل أن تكون قضية انضمام أوكرانيا إلى حلف الأطلسي "خطيرة جدا على الأمن الأوروبي، وبالتالي فإن من سيتخذون القرار يجب أن يكونوا على دراية بذلك".

واعتبر الكرملين أنّ قرار فرنسا إرسال صواريخ بعيدة المدى لأوكرانيا خاطئ وستكون له عواقب على كييف، مشيرا إلى أن موسكو ستتخذ إجراءات مضادة.

انضمام السويد

وأضاف أن القادة الأوروبيين لم يفهموا على ما يبدو أن نقل البنية التحتية العسكرية للحلف باتجاه حدود روسيا كان خطأ.

وتابع أن انضمام السويد المتوقع إلى الناتو ستكون له "تداعيات سلبية" واضحة على الأمن الروسي وسيتطلب ردا من موسكو.

وقلل بيسكوف من أهمية قرار تركيا العدول عن معارضتها لانضمام السويد، وقال إن أنقرة عليها التزامات بصفتها عضوا في الحلف.

وأضاف أن روسيا ستواصل تطوير علاقاتها مع تركيا، التي خالفت باقي أعضاء الحلف ورفضت فرض عقوبات اقتصادية على موسكو بسبب الحرب في أوكرانيا.

تأجيج الصراع

وفي تصريحات منفصلة، قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف إن موسكو تتخذ إجراءات "مناسبة" تحسبا لتوسع جديد للحلف، لكنه لم يخض في تفاصيل.

وفي إطار سلسلة من تصريحات أدلى بها دبلوماسيون روس بارزون قبيل عقد قمة الحلف في مدينة فيلنيوس، قال السفير الروسي لدى الولايات المتحدة أناتولي أنطونوف إن العلاقات بين روسيا والغرب تتجه نحو السيناريو الأكثر سلبية وهو المواجهة بين روسيا والحلف.

من جهته، اتهم المفاوض الأمني الروسي المقيم في فيينا قسطنطين غافريلوف الولايات المتحدة بتأجيج الصراع عبر تدفقات الأسلحة إلى أوكرانيا.

خطة دفاع شامل

ومن المتوقع أن يوافق زعماء الحلف خلال القمة المنعقدة في العاصمة الليتوانية على أول خطة دفاع شاملة للحلف منذ نهاية الحرب الباردة في مواجهة أي هجوم من جانب موسكو.

وقال دبلوماسيون أيضا إن الخلافات بين أعضاء الحلف حول مساعي أوكرانيا للانضمام آخذة في الانحسار، ومع ذلك لن توجه الدعوة إلى كييف للانضمام طالما بقيت الحرب مستعرة على أراضيها.

وقدمت فنلندا والسويد طلبا للانضمام إلى الحلف العام الماضي في أعقاب بدء الغزو الروسي لأوكرانيا، وانضمت فنلندا رسميا في أبريل/نيسان.
وتقترب السويد الآن من أن تصبح العضو الـ32 في الحلف، بعدما تخلت تركيا عن معارضتها لهذه الخطوة عشية القمة.

قمة الناتو تنطلق.. دعم أوكرانيا وانضمام السويد للحلف على رأس الأولويات

(سياسي . الجزيرة نت)

انطلقت اليوم الثلاثاء في العاصمة الليتوانية فيلنيوس قمة لحلف شمال الأطلسي (ناتو) لمناقشة عدد من الملفات، أبرزها: دعم أوكرانيا ووضع آليات دفاع ضد روسيا وانضمام السويد للحلف، في حين أبدى الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي استياءه لعدم تحديد إطار زمني لعضوية بلاده في الحلف.

وقال ستولتنبرغ في مؤتمر صحفي مع الرئيس الليتواني في العاصمة فيلنيوس إن الحلف أقوى من أي وقت مضى رغم التحديات، موضحا أن الاجتماع سيؤكد على دعم أوكرانيا في حربها ضد روسيا وتقديم مساعدات عسكرية لها وتعزيز دفاعات الحلف.

بدوره، قال رئيس ليتوانيا غيتاناس ناوسيدا إن أمن الجبهة الشرقية للناتو يجب أن يكون أولوية للحلف.

وفور وصوله إلى ليتوانيا، أعلن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون اليوم الثلاثاء أن بلاده ستشرع في إمداد أوكرانيا بصواريخ بعيدة المدى، لمساعدتها في الدفاع عن نفسها.

وقال "قررت زيادة شحنات الأسلحة والعتاد لتمكين الأوكرانيين من امتلاك القدرة على تنفيذ ضربات عميقة، مع الحفاظ على قناعتنا بالسماح لأوكرانيا بالدفاع عن أراضيها".

ورفض ماكرون الإدلاء بمزيد من التفاصيل حول عدد الصواريخ أو أنواعها.

من جهته، أعلن البيت الأبيض اليوم الثلاثاء أن حلف شمال الأطلسي سيعرض مسارا يتيح في نهاية المطاف انضمام أوكرانيا إلى صفوفه، لكن من دون تحديد "جدول زمني" لذلك.

وقال مستشار الأمن القومي في البيت الأبيض جيك سوليفان إن الحلف الذي يبدأ اليوم اجتماع قمة في فيلنيوس، سيحدد "مسار إصلاح لأوكرانيا"، لكن "لا يمكنني تحديد جدول زمني لذلك". وأوضح المسؤول الأميركي أن الرئيس جو بايدن سيلتقي نظيره الأوكراني فولوديمير زيلينسكي في العاصمة الليتوانية غدا الأربعاء.

إجراءات أمنية ضدّ روسيا

واستبعد سوليفان أي انضمام فوري لأوكرانيا بسبب صراعها المستمر مع روسيا، قائلا إن ذلك "سيجرّ الناتو إلى حرب مع روسيا".

وأشار إلى أن هناك "الكثير من حسن النية" لدى الحلفاء المجتمعين في قمة فيلنيوس، فيما دعا زيلينسكي إلى الحصول على "إشارة واضحة" من الغربيين حول احتمالات انضمام بلاده إلى الناتو.

وردا على سؤال حول ما إذا كانت عضوية الناتو ستكون مستحيلة طالما أن هناك قوات روسية على الأراضي الأوكرانية، ترك سوليفان الباب مفتوحا أمام الحلول الوسط.

وتابع "اليوم، لن نحدد كيف ستنتهي الحرب ولن نضع تعريفا لذلك".

وبعيدا عن مسألة العضوية، تناقش الدول الأعضاء في الناتو إجراءات أمنية مؤقتة ملموسة لعرضها على أوكرانيا، بالإضافة إلى المساعدات الحالية التي تتدفق لمساعدة جيش كييف في صدّ القوات الروسية.

وقال سوليفان إن هذه المسألة ستناقش خلال اجتماع غد الأربعاء بين بايدن وزيلينسكي، موضحا أنهما سيبحثان "كيف أن الولايات المتحدة -إلى جانب شركائنا- مستعدة لتقديم التزامات طويلة الأمد لمساعدة أوكرانيا في الدفاع عن نفسها الآن، وردع أي عدوان في المستقبل".

في سياق موازٍ، نقلت رويترز عن 3 دبلوماسيين قولهم إن الدول الأعضاء في الناتو توصلت إلى اتفاق حول خطط توضح بالتفصيل كيف سيرد الحلف على هجوم روسي، متغلبا على محاولة تركية لعرقلة الاتفاق.

ويشير ذلك إلى تحول كبير، فهي المرة الأولى التي يضع فيها الحلف مثل هذه الخطط منذ نهاية الحرب الباردة قبل ثلاثة عقود.

وحاولت تركيا عرقلة الاتفاق على الخطط بسبب مشكلة صياغة تتعلق بمواقع جغرافية، مثل موقع قبرص.

روسيا تتوعد

وفي موسكو، قال الكرملين إن انضمام أوكرانيا إلى الناتو يشكل تهديدا لروسيا، وهو ما يتطلب رد فعل سريعا،

موضحا أن روسيا تراقب قمة الناتو "عن كثب".

وحذّر الكرملين من أن انضمام أوكرانيا إلى حلف شمال الأطلسي ستكون له عواقب وخيمة على هيكلية الأمن في أوروبا.

من جهتها، نقلت وكالة الإعلام الروسية عن الدبلوماسي الروسي قسطنطين غافريلوف، قوله إن إعلان الولايات المتحدة عن خطط لزيادة إمدادات الأسلحة إلى أوكرانيا يظهر عدم اهتمامها بالتوصل إلى حل دبلوماسي للأزمة.

وأضاف غافريلوف في تعليقات نشرت اليوم الثلاثاء أن أوروبا ستكون أول من يواجه "عواقب كارثية" في حالة تصعيد الحرب.

استياء زيلينسكي

في الموضوع ذاته، قال الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي إن عدم تقديم إطار زمني لانضمام أوكرانيا إلى حلف شمال الأطلسي خلال قمة فيلنيوس اليوم الثلاثاء، سيكون أمرا "عبثيا".

وكتب زيلينسكي باللغة الإنجليزية على تطبيق تليغرام "سيكون أمرا غير مسبوق وعبثيا إذا لم يتم تحديد إطار زمني، سواء لتقديم دعوة (للانضمام إلى الحلف) أو لعضوية أوكرانيا".

وأضاف أن الغموض المستمر حول انضمام أوكرانيا لعضوية حلف شمال الأطلسي من شأنه أن يمدّ روسيا "بدافع لاستمرار إرهابها".

وتابع قائلا -في إشارة إلى أنه سيحضر القمة- "عدم التيقن ضعف.. وسأناقش ذلك بكل وضوح خلال القمة".

انضمام السويد

وفيما يخص انضمام السويد للحلف، وافقت تركيا أمس الاثنين على عرض بروتوكول انضمام السويد إلى الناتو في البرلمان.

وعقب محادثات في فيلنيوس مع أردوغان ورئيس الوزراء السويدي أولف كريسترسون، قال الأمين العام للحلف ينس ستولتنبرغ "يسرني إعلان أن الرئيس أردوغان وافق على عرض بروتوكول انضمام السويد" على البرلمان "في أسرع وقت ممكن، وعلى العمل مع المجلس لضمان التصديق" عليه، مضيفا أنه "يوم تاريخي".

وتابع ستولتنبرغ أن "استكمال انضمام السويد إلى حلف شمال الأطلسي خطوة تاريخية تفيد أمن كل الحلفاء في الناتو في هذه الأوقات الحرجة، وتجعلنا جميعا أكثر قوة وأمنا".

كما رحّب رئيس وزراء السويد بالموافقة التركية، واصفا موقف أنقرة الجديد بأنه "خطوة كبيرة جدا".

وقال كريسترسون -خلال مؤتمر صحفي- "نخطو خطوة كبيرة نحو التصديق رسميا على انضمام السويد إلى حلف شمال الأطلسي، إنه يوم جيد للسويد"، معربا عن "سعادته الكبيرة" بالاتفاق.

المجر على خطى تركيا

من ناحيته، وصف رئيس وزراء بريطانيا ريشي سوناك موضوع انضمام السويد باللحظة التاريخية لحلف الناتو، قائلا إنها تجعل أعضاءه جميعا أكثر أمانا، مشيرا إلى أنه يتطلع إلى الترحيب بالسويد في الحلف.

أما رئيس الوزراء البلجيكي ألكسندر دي كرو، فقد قال إن انضمام السويد إلى الناتو سيزيد من أمن الحلف وأمن أوروبا.

ورحّبت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين بما قالت إنها خطوة تاريخية مهمة، كما رحّبت وزيرة الخارجية النرويجية بإعلان الناتو بشأن انضمام السويد، مؤكدة أن وجودها في الحلف مهم لدول البلطيق وللجميع، بحسب تعبيرها.

ورحّب سوليفان بقرار تركيا، لافتا إلى أن "القيادة الشخصية للرئيس جو بايدن" كانت أساسية في دفع الرئيس التركي إلى التوقف عن عرقلة محاولة السويد الانضمام إلى الناتو، وهو أمر يتطلب إجماع كل أعضاء التحالف.

واتصل بايدن بأردوغان من الطائرة الرئاسية وهو في طريقه إلى لندن، قبل توجّهه إلى قمة الناتو، ومن المقرر أن يجتمع معه وجها لوجه في فيلنيوس في وقت لاحق اليوم الثلاثاء.

بدورها، أعطت المجر -التي لم تصادق بعد على انضمام السويد لحلف شمال الأطلسي- إشارة إيجابية لذلك اليوم الثلاثاء.

وقال وزير الخارجية المجري بيتر سيارتو "موقفنا واضح: الحكومة تدعم انضمام ستوكهولم للحلف الأطلسي.. استكمال عملية المصادقة لم يعد الآن سوى مسألة تقنية"، وذلك في تصريحات له على فيسبوك قبيل توجهه لحضور قمة الناتو في فيلنيوس.

لكن موسكو قالت اليوم عبر تصريحات للكرملين إن انضمام السويد المتوقع إلى حلف شمال الأطلسي ستكون له تداعيات سلبية واضحة على الأمن الروسي، وسيتطلب ردا مماثلا لما تم اتخاذه عند انضمام فنلندا للحلف.

وقلل المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف من شأن قرار تركيا العدول عن معارضتها لانضمام السويد، قائلا إن أنقرة عليها التزامات بصفتها عضوا في الحلف، وإن موسكو ليست لديها أوهام بشأن هذا الأمر.

وأضاف أن هناك اختلافات بين روسيا وتركيا، لكن بينهما أيضا مصالح مشتركة، وأن موسكو تعتزم تطوير علاقاتها مع أنقرة.

صحف عبرية تكشف عن زيارة غير معلنة لرئيس مجلس الأمن القومي "الإسرائيلي" لمصر

(سياسي . الخليج الجديد)

كشفت صحيفة عبرية عن زيارة غير معلنة لرئيس مجلس الأمن القومي "الإسرائيلي" تساحي هنجبي إلى مصر قبل أيام بحث خلالها عدة ملفات، منها طلب مصر زيادة صادرات الغاز "الإسرائيلي"، وتطوير حقل غاز "مارين"،

قبالة شواطئ قطاع غزة.

وقالت صحيفة "يسرائيل هيوم"، إن هنجبي بحث عدة قضايا، من بينها الموافقة الإسرائيلية على تطوير حقل الغاز "غزة مارين" قبالة شواطئ غزة، والذي من شأن السلطة الفلسطينية الاستفادة من إيراداته. وبناءً على القرار "الإسرائيلي"، فإن مصر هي التي ستتولى مسؤولية تطوير حقل الغاز لصالح السلطة الفلسطينية.

ونقلت الصحيفة عن مصدر سياسي لم تسمه، قوله إنّ "هناك مصلحة "إسرائيلية" في توفير مصدر دخل اقتصادي للسلطة الفلسطينية من أجل الحفاظ على استقرارها وتعزيز محاربة الإرهاب".

وكان مجلس الوزراء الأمني "الإسرائيلي" المصغر "الكابينت" برئاسة بنيامين نتنياهو، قد أقر، مطلع الأسبوع الجاري، أن تعمل "إسرائيل" على منع أي انهيار للسلطة الفلسطينية.

---

١١ مليار دولار.. خسائر صندوق الاستثمارات السعودي خلال عام ٢٠٢٢

(اقتصادي . عربي 21)

قالت وكالة "بلومبيرغ" إن صندوق الاستثمارات العامة السعودي خسر في الأنشطة الاستثمارية نحو 11 مليار دولار خلال عام 2022، مشيرة إلى أن الصندوق يمر في خضم موجة استثمارية عالمية بعد أن تم تحويله من شركة قابضة تركز على المستوى المحلي إلى صندوق سيادي عام 2016.

وكان الصندوق السيادي أعلن عن تحقيق عائد بنسبة 25 في المئة خلال عام 2021، بينما لم يكشف الصندوق الذي يترأسه ولي العهد والحاكم الفعلي للمملكة محمد بن سلمان عن رقم مماثل في حساباته لعام 2022.

وأشارت الوكالة إلى أن إجمالي أصول الصندوق السعودي، ارتفع إلى حوالي 778 مليار دولار من 676 مليارا.

ولفتت إلى أن الصندوق السيادي استحوذ في الأشهر الأخيرة على اهتمام عالمي بعد الإعلان عن صفقة لدمج بطولة "إل آي في" للغولف الجديدة مع جولة "بي جي إيه" الأمريكية، وذلك كجزء من جهود المملكة لتعزيز قوتها الناعمة وتحسين صورتها دوليا من خلال الاستثمار في الرياضة العالمية.